# محمد بن يوسف السنوسي وحلّ إشكالية المثقف والسلطة.

بلحاج جلول
طالب دكتوراه
جامعة تلمسان

تاريخ الإرسال: 2019/2/5 تاريخ القبول:2019/2/27
تاريخ النشر:2019/06/30

**ملخص:**
هذا البحث يهدف إلى الكشف عن موقف المثقف/الفقيه من السلطة القائمة، ويكون ذلك عبر تعيين بعض المحددات والتي من المفروض أنه بإتباعها، يتجلى موقف مثل محمد بن يوسف السنوسي هل هو الموالاة المطلقة مع ترك الانتقاد، أمْ المعارضة المطلقة ولو بسبب جزئيات وأحداث طارئة أو مستمرة، أمْ هي الموالاة ذات الأساس الشرعي مع الاحتفاظ بحقّ الانتقاد، والامتناع عن الاختلاط بالسلطان وحاشيته، باستثناء بعض ما يخدم به المجتمع وحاجاته بذلك؟ وما انتهى إليه البحثُ يجسد في نظر الباحث موقفا متكررا لكثير من الشخصيات العلْمية في العالم الإسلامي قديما وحديثا؛ لتكرر نفس الظروف والأسباب والتي من أهمها المحافظة على الضروري مما يحمي تفاصيل الحياة الإسلامية من الاضطراب. فهي مسؤولية الملتزم المثقف قبل قضايا التنظير المجردة أو الانطباعات النفسية العارضة.
**الكلمات المفتاحية:** المثقف، السلطة، المسؤولية، المعارضة، المجتمع...

**Abstract:**

This research aims to reveal the position of the intellectual / jurist of the existing authority, and this by specifying some of the determinants that should be followed, is reflected the position of Mohammed bin Yusuf al-Senousi Is absolute loyalty with the abandonment of criticism, or absolute opposition, even because of the particles and events or emergency ongoing Or is the pro-Islamic basis with the right to retain the right of criticism, and refrain from mixing with the Sultan and his entourage, Except for some of what the community serves and needs. The research concluded in the researcher's view a repeated position of many of the scientific figures in the Islamic world in ancient and modern, to repeat the circumstances and reasons, which are the most important preservation of the need to protect the details of Islamic life of turmoil. It is the responsibility of the intellectual committed before the issues of abstract theorization or psychological impressions.
Key words: intellectual, authority, opposition, responsibility, community.

**مقدمة:**

مثّل ولا يزال يمثل موقف المثقف من السلطة القائمة معضلة شديدة ومستمرة تجاوزت في كثير من الأحيان حدَّ التعبير بالإشكالية، ولكن الدراسة تهدف إلى التحليل والتدليل قبل إصدار الحكم في الاتجاه المطلوب. والمتتبع لقضايا التراث بالتحديد يلحظ وبشكل واضح حقيقةَ أن ليس هنالك نمطٌ واحد من المواقف ليتمّ بالتالي الشطبُ على غيره من لمواقف، إذ كان ذلك يختلف في الفترة الواحدة والمكان المحدد مهما كان عدد المثقفين المقصودين بالعرْض معدودا. وهو ما يفسر الخلفية التقديرية لمختلف المواقف؛ ما دام ليس هنالك نصوص شرعية حاسمة بخصوص واحد من هذه المواقف. فما هو إذن الإطار العام لهذه التقديرات الشرعية؟ وما هي ضوابط التكييف والتأصيل؟ وما هي حدود الاعتبار في ذلك أو الإهدار؟

أقصد بالسلطة القائمة جميع الذين من المفترض فيهم النيابة عن المجتمع في تسيير شؤون الحكم، بما يضمن مصالح البلاد والعباد: يحمي الحقوق، ويرسم الحريات ويمنع أشكال التعدي... وبعبارة شرعية يكون تصرف الحاكم في الرعية منوطا بالمصلحة، أي المصلحة الشرعية. سواء كان التولي بالعهد من السابق إلى اللاحق وهو الكثير الغالب، أو يكون بتولي الأمر غلبةً وحمل الناس بالتالي على تقبل الأمر الواقع.

كما أقصد بالمثقف هنا خصوص العالم الشرعي مفتيا كان أو قاضيا أو متوليا لمختلف الخطط الشرعية لأرباب الدولة، وفي أضعف الأحوال مدرّسا بالمساجد والمدارس والزوايا والمعاهد ومتعرضا للأرزاق المقررة. وربما كان متحررا من ذلك كلّه لكن طبيعة شخصيته العلمية ذات السلطة الروحية تفرض عليه التعرض للفتوى والتدريس... ومن غير شك فإن الفتوى الموجهة والأقضية الملزِمة، وتولي الخطابة بالمساجد باسم الأمراء وإشهار البيعة والتذكير بها.. تكشف عن المواقف بجلاء بما يكفي للوقوف على درجات التباين أو التوافق وتحديد السياقات العامة التي تقرر ذلك أو تبرره.

ورغم أن مختلف المواقف المتوقعة مرسومة سابقا إلا أن شخصا كمحمد بن يوسف السنوسي من المهمّ معرفةُ مكانه من قضايا السياسة في زمانه، خصوصا وأنه قد حظي من بين أقرانه وفي زمانه بالقبول التام، وعاصر أحداثا كبيرة، وعرضت عليه فتاوى في موضوعات مختلفة وبعضها قصد معرفة رأيه الشرعي، فوجهت إليه الفتوى مباشرة... وطلبه السلطان إلى مجلسه، وحرص على تحسُّسِ ميوله مرّاتٍ مختلفة بطرق ظاهرة وأخرى خفية شأن أصحاب السياسات مع من يتوقعون منه عموما الموافقة وخصوصا المخالفة.

عرض:

**المثقف/الفقيه والسلطة القائمة:**

امتدت حياة السنوسي ما يقارب الستين عاما[1] - على رواية الملالي - وكانت حافلة بالمد السياسي الذي من شأنه أن يشكّل سيرَ الحياة الاجتماعية، ويخطّ بوضوح طريق هذا السير وطبيعتَه، وكان من جملة الأمراء والسلاطين الذين اتخذوا تلمسان عاصمة لملكهم لا يبغون عنها بديلا، كان من جملة هؤلاء من حاول الإصلاح، وتدارك الأمر ما وسعه ذلك - إذ لم يكونوا على حد سواء -، وكان منهم المغامرُ الذي لم يتورع أن يزيد في فساد الأوضاع كيلَ بعير. وقد عاين السنوسي ذلك كلّه وتبلور موقفه بناء على ما كان يراه ويسمعه من شأن هؤلاء جميعا، يزنُ ذلك كلَّه بميزان العالم الذي يستند في أحكامه على موازين الشرع وضوابطه، آخذا في الاعتبار أمرَ الواقع وضغطَه، وما يسمح به من معالجات، ويستوجبه من مواقف. وسنرى في مواقف السنوسي إلى أي مدى كان واقعيا، لا يتجاوز في تحليله، ولا في ما يقدمه للمجتمع من حلول ما كان موجودا ومتاحا في زمانه. يتناسب مع استعداداته، وطبيعة ما يملكه من وسائل، ويهدف إليه من مقاصد[2].

**عصر السنوسي**: عاش الإمام السنوسي في القرن التاسع الهجري في كنف الدولة الزيانية، والتي بعد انصرام عهود أئمتها الكبار، وملوكها العظام؛ أخذت تسير عبر مراحل ضعفها، إلى لحظات سقوطها. ويكاد يجمع الدارسون على أنه قرنٌ شديدُ المراس، عظيم الأحداث، شهد فيه أهلُه حركة شديدة من الاضطرابات السياسية، وموجة هائلة من الإختلالات الاجتماعية؛ كما شهد تصعيدا خطيرا للتهديدات الخارجية، والتي أصبحت بعد تكرار المحاولة والمصاولة قاب قوسين أو أدنى من أراضي تلك الدولة المجيدة، بل أراضي عموم المغرب العربي. فكانت تراكماتُ هذا الحركة المشهودة سببا في مزيد من ضعف الكلمة، وتشتت الصفّ الواحد، الأمرُ الذي أصابَ من كيان الأمة المباركة الصميمَ.

ومن ثم كانت تفاصيل الحياة في المغرب الأوسط بالخصوص ليست أكثر من سلسلة يوميات يصنعها المغامرون في السياسة، والمغامرون في الخروج على أخلاقيات المجتمع الإسلامي. وسائر ما تبقى بعد ذلك من ملامح الحياة الإسلامية إنما هي ردود أفعال خيرة وأصيلة، مهمتها بالدرجة الأولى دفاعية يقوم بها العلماء- المصلحون منهم على الخصوص- وبعض رجال التربية من مشايخ الصوفية كالشيخ محمد الهواري[3]، وتلميذه التازي[4]، وعبد الرحمان الثعالبي[5]، ومن قبلهم مشايخ وكثير...، رفقة بقايا من الخير العام، وعلى فترات من ذلك أفراد من رجال السياسة المعتدلين، والذين كان يحدث أن يصلوا إلى سدة الحكم بين الفَيْنة والأخرى يحاولون جميعا إصلاح بعض مما أفسده الدهر. وشعار الجميع قول بعض أنبياء

الله عليهم السلام{ إِنْ أُرِيدُ إِلاّ الإِصلاح مَا استطعتُ وَمَا توفيقيَ إِلاّ باللهِ عليه توكلتُ وإليه أُنِيبُ} [هود:88].

وقد كان الشيخ السنوسي رحمه الله تعالى من هؤلاء الثُّلَّةِ الكرام من علماء الجزائر، والذين تمَّ ببركة جهدهم، وإخلاص نيتهم صيانةُ هوية المجتمع من التشويه، ومصيره من الضياع. وهذا لا يعني أن خطّ الحياة الإسلامية في مجتمع المغرب الأوسط قد تعطل تماما أو تردى إلى الدرجة التي يتم فيها الخروج بالكامل، عن أساسيات هذه الملامح، وفي جميع المحاور والتفاصيل؛ بل إن حركة المجتمع في جانبه الثقافي والديني على الأقلّ لم تزل تنمو ثابتة الأركان داخلَ مظلةِ الإسلام في حالتها العامة عَرِيًّا عن جميع ما يقال من ألوان النقد الموجه فـ" وسط هذه السَّوْرة المضطربة للحياة السياسية كانت هناك بعض المدن تنمو بعدد سكانها وتشعُّ بمدارسها، ومساجدها ثقافة يتغذى منها المجتمع روحيا وعقليا. ومن هذه المدن تلمسان وقسنطينة وبجاية، ومازونة ووهران والجزائر وعنابة وبسكرة.. ففي كلّ مدينة من هذه المدن عائلات اشتهرت بالعلم والتأليف، والدرْس أو بالزهد والتصوف"[6].

ولا يمكن تجاوز حقيقة أن الوضع السياسي مهما يكن قد تردى واستحقّ أن توجه إلى القائمين عليه سهامُ النقد، والتذكير بالمسؤولية، فقد كان لا يزال من النّجاعة بحيث يحفظ بيضة البلاد من الاستيلاء الكامل للعدو الأجنبي. وأما الحسّ الديني في مفهومه العام فقد كان سائدا ومهيمنا على الأوساط الاجتماعية بل وحتى السياسية والمتمثل في ترتيب الخطط الشرعية، والقيام على الوظائف الحكومية من قضاء وإفتاء، وخطابة واحتساب.. ولم يكن هذا الحسّ عرَضيا أنتجته التلقائية، بل إن خطوطا من جبهات الدفاع عن الذاتية الإسلامية تم رسمها، وتكثيف تواجدها من طرف علماء الإسلام وصلحائه، وعلى أكثر من صعيد، وعلى امتداد أزيد من فترات.

فقد كثر في تلمسان حاضرة الدولة الزيانية ومنذ زمن بعيد، كما كثر في غيرها من جهات المغرب الأوسط الجزائر وبجاية ووهران وقسنطينة.." أهل التصوف والصلحاء والعُبَّاد، ولا غرابة في ذلك ففي بلدة من منطقة تلمسان وهي بلدة العباد استقر أبو مدين شعيب ولي المغرب الأكبر، ثم إن الأخطار التي أحاطت بالبلد جعلت الناس يتجهون بقلوبهم إلى الله سبحانه ملتمسين منه الأمن والحماية، وجعلتهم يزدادون لأهل الله وأوليائه"[7].

وما يقال في تلمسان يقال في غيرها من مدن وأرياف الجزائر لتشابه الوضع، وتماثل الدواعي.. وبذلك تم صبغ الحياة العامة بهذا الحسّ الديني العميق والذي ما فتئَ يزداد عمقا كلما تعلق الأمر بمواجهة الخطر الداهم سواء كان من داخل جسم الدولة كشيوع المظالم، وحدوث الانقلابات، وما يتبعه من ضياع الحقوق واختلال الأرزاق، أو تعلق بالتواجد الصليبي الذي لم يكن يفوّت فرصةَ ضعف وفتور مثل هذا الحس المذكور في الأوساط الشعبية زيادة على ما هو عليه على المستوى الرسمي، فيجهز بما يقدر مكررا في كل مرة الإجهاز على ما تبقى من الحالة الإسلامية.

على أن الصورة النموذجية للوضع الإسلامي الصحيح والسليم، والذي بات مطلوبا وبإلحاح، أضحت تلك الصورة متعسرة يكتنفها كثير من الاضطراب، كشف عن ذلك استمرار النزاع بين أطراف الصراع الداخلي انطلاقا من ولاء القبيلة والعصبية.. وما يحتمه من افتعال الصراع أو استمراره أو إعادة إنتاجه. ظلّ هذا النمط من العلاقة - نمط النزاع المستمر بين أطراف الصراع يومئذ، والإدمان على إثارة الفتن بالداخل وتغذيتها، وافتعال أسبابها في الدول المجاورة – هو النمط السائد بين دويلات المغرب وعائلات الدويلة الواحدة، وللدولة الزيانية في ذلك اليد الطولى، فكان أن "انقضى القرن الثامن الهجري بالمغرب وكلّه عراك، وفتن وحروب واضطرابات سياسية مختلفة، أثارتها النزوات السياسية والعصبية والقبلية بين بني مرين ومجاوريهم من بني عبد الواد والحفصيين."[8].

ولا عجب أن يرث القرنُ التاسع ذلك الميراث الثقيل كلّه ويزيد عليه. وهذا الحكم على أوضاع القرن وإن كان لا ينفي وجود فترات سنحت ببعض منجزات الوعي والثقافة، وعناصر الحضارة والعمران ولكن الأجواء السائدة كثيرا ما كانت تعسر ولادة هذا المنجز أو ذلك، وهي نفسها التي كانت تنهي وجوده، أو على الأقل تحدّ من مفعوله. وكما هو مقرر في سنن الاجتماع من أن العمران، وعناصر الحضارة فرْعُ الاستقرار[9]، وقيام الكيانات السياسية الحقيقية. ومن غير ذلك يصبح الوعي نتاجا فرديا محدودا بالزمان والمكان متعسرَ الوجود، متعسرَ الاستمرار أيضا.

- **الحكم في الجزائر في القرن التاسع:** أدى انفراط حبل دولة الموحدين إلى قيام دويلات صغيرة - حفصية وزيانية ومرينية- لم يكن لحجمها، ولا لمن تولى قيادتها من الأهلية ما يرشحه لقيادة المغرب العربي بكامله إلى واقع أفضل مما كان عليه من قبل. بل يمكن القول أن هذه الدويلات جنَتْ شرّ جناية على هذا القطر الغربي، فقد كشفت عنه غطاء الوحدة السياسية الذي جاهد الموحدون على بسطه والقيام عليه، كما أن جهودهم لم تكن لتصبَّ في غير زيادة تفريقه، والعبث بمصيره. ولو سلمنا لهؤلاء المغامرين لأجل استلام السلطة والاستيلاء عليها سلامة القصد وروح الوطنية كما نسميها اليوم في توحيد المغرب العربي وتخليصه مما كان فيه، فإن ما اتبعوه من طرق ووسائل لم يزد الأوضاع غير التردي العنيف، والصراع المرير على الملك والسلطة المحدودتين، وليس لأحد إعفاؤهم من المسؤولية أمام الله والتاريخ على ما جنتْ أيديهم من جعل مصير البلاد والعباد رهينة حبّ الرياسة، واللهَثَ خلف السلطة. فكان نفسُ هذا الانتحار السياسي منحدرا للسقوط في الاستهداف الأجنبي" والمسئول عن هذه النتائج السيئة هم الحفصيون الذين أسقطوا الدولة المؤمنية حامية الأندلس، وآسية العرب ثم عجزوا عن حفظ المغرب"[10]. ثم عجزوا مرة ثانية فيما هو أقل من ذلك، وهو حماية أنفسهم من الخطر الصليبي الداهم، والذي كاد وفي فترات متكررة أو يكتسح هذا المغرب، بعد أن أنهى وجود بقاياه بالأندلس (وَما أَصابَكم مِن مُصيبة فبِما كسبتْ أيديكم ويَعفُو عن كثيرٍ)[11].

هذا ولم يكن طرفُ الصراع واحدا بالمغرب الأوسط حتى يمكن نسبة الضعف كاملا إليه، ويجري بالتالي توصيف الحال القائم بناء على فاعلية العامل الواحد ممثلا في الأمراء والمغامرين من طلاب الحكم، أو فقط التهديد الخارجي؛ بل إن أطراف الصراع كانت متعددة، ولعل من أهمها عربُ بني هلال الذين وفدوا عبر القرون على هذه الجهة من الوطن الإسلامي العتيد، غير أن تواجدها كفئة ضاغطة لم يأخذ نسقا واحدا داخل النسيج الاجتماعي، فقد صعب عليها الاندماج كليا في المجتمع الجديد، بل وصلت الصعوبةُ إلى درجة أن مثّل طرفُ العرب الهلالية خطرا على استقرار هذه الربوع، وهدد كيانها بالتمزق، أعني زيادةَ التشتّتِ وتزايد عدد الإمارات المتساقطة؛ ذلك "أن أولئك الهلالية ومن انضم إليهم لم يتركوا طباعهم الجافيةَ قط، فامتصوا خيرات الناس.."[12].

سلطوا على رقابهم أيام الغزو، ومحاولات الانقلاب، وروجوا للارتزاق بذلك، فهددوا أمن البلاد، وأرهقوا العباد، فقد كانوا " جماعات كثيرة عاشت عيشة الذُّعَّار وأهل الحرابة وهؤلاء هم الذين نسمع أنهم كانوا يهاجمون القوافل ويقطعون الطريق ويتعاونون مع الأسبان على المسلمين"[13].

وتلك طريق الارتزاق لا تفرق ساعة المغنم بين ولاء ووِلاء، وقد حاول كثير ممن تولى أمرَ المغرب أن يحدّ من شرهم، ويقلل من خطرهم بأمور مختلفة كانت تصيب حينا، وتخيب أحيانا. ولما كان هذا الخطر من شأنه أن يستشري فيؤدي إلى تقويض الأمر القائم فإن الدويلاتِ المتتابعةَ، والأمراءَ على اختلاف سياساتهم كانوا يتفقون بخصوص الحدّ من تأثيره مرة بشراء ولائه بالأعطيات والاقتطاعات وأخرى بتولية زعاماته، وطورا ثالثا بإعمال يد الإرهاب في صفوفه عن طريق ملاحقته، وقص أظافره بسياسيات مختلفة أملتها الظروف، والمتاح في مجابهتهم، ذلك أن "ملوك تلك الدول إذا كانت الحرب واحتاجوا إليهم أقطعوهم الأراضيَ الواسعة وجبايةَ القبائل المستضعفة، ونفحُوهم بالهدايا والأموال وقربوهم بالصهر والاستشارة، وإذا استغنوا عنهم بالسلم قلبُوا لهم ظهر المجنِّ وحاولوا تجريدهم من امتيازاتهم"[14].

وكل ذلك من جهة أمراء الوضع القائم كان بغية دمج هذه الشريحة في الخطّ العام، وقد نجح بعض هؤلاء السلاطين في ذلك بمختلف الوسائل المذكورة، وبفضل محاولات الدمج هذه كان يستتب لهم الأمر مع فلول العرب الهلالية التي لم يكن من السهل ترويضها، وإدراج وجودها في سياق الكيان القائم يومئذ. ولذلك نجد في"أيام السلاطين الأقوياء كان العرب يخضعون للسلطة الحاكمة، ولكنهم في الغالب كانوا يستقلون عنها."[15].

ولعل عدم الاستقرار هذا لم يكن فقط وليد الطبيعة الجافية لعرب الهلالية ومن حذا حذوهم من مرتزقة البادية بل كان في كثير من الأحيان زيادة على هذه الطبيعة المتمردة التي تمليها حياة الطبيعة المنفتحة على الرزق المتاح الذي لم يكن يخضع لضرورات العمران، والاجتماع البشري. ويقوم هؤلاء الأمراء يغذون وعلى فترات متطاولة هذا الاضطراب عن طريق استغلالهم في تصفيات حساباتهم مع خصومهم في الاستيلاء على الإمارة أو المحافظة عليها..ولذلك فإن هؤلاء الأمراء قد"اضطربت سياستهم مع العرب

وقووا أغراضهم في الحياة البدوية بدلا من تمدينهم وتهذيبهم، والعرب بداة، ولا غرض لهم في الملك فليس عليهم ضمان في هذه النتائج السياسية التي هي خاصة الملك."[16].

ومن ذلك يتبين بوضوح أحد عوامل اضطراب تلك السياسة القائمة والتي كانت تضرب رقابَ العباد بعضهم ببعض، وتستعمل بعضهم وقودا لنار طلب الملك، أو الاستمرار فيه أو استرداده. ولما كان هذا لا ينضبط دائما بشرع، ولا تقوم عليه سياسته بالتمام، آل الأمر إلى طلب أغراض الدنيا لا غير، فلم يكن مهما من يوقد نار الحرب أو لصالح من تعود مغانمها، فكان أن استفاد المغامرون، واستفاد الأجنبي مرتين، واحدة باختلال الاستقرار الداخلي، والثانية بحصول الاستعانة به. وتلك نهاية ما يخدَم به الأجنبيُّ المتربص، ويُعجِّل بما لا مزيد عليه من فرص تدخله، وواقع احتلاله.

ولم يكن خطر الهلالية وليد القرن التاسع، بل شهد القرن التاسع منه شدة وبأسا، ففي نص لمحمد ابن عرفة الفقيه التونسي المشهور جوابا لمن سأله عن جواز قتال هؤلاء الأعراب بعد أن استفحل شرُّهم، وعَظُم ضرُّهم، وأصبح حالهم من حال الكفار في استباحة الدماء، والأموال والأعراض، وقد قام في وجه من أوجب جهادهم، وإتباع هاربهم، والإجهاز عليهم قام في وجهه من خالفه وأنكر عليه، فوجه السائلُ وقد كان من الفقهاء بنص السؤال إلى فقيه المذهب والمغرب ابن عرفة وإلى غيره. ومن نص السؤال نقتبس ما يلي " وكتبَ الإمام أبو العباس أحمد المعروف بالمريض من أهل بلادنا لشيخه الفقيه الإمام أبي عبد الله ابن عرفة ليسأله عن قتل عرب الديالم وسعيد رَياح وبني عامر عرب المغرب الأوسط سنة ست وتسعين وسبعمائة.. جواب سيدنا أمتع الله بكم عن مسألة جماعة في مغربنا من العرب ما بين فارسها وراجلها قدر عشرة آلاف أو تزيد ليس لهم حرفة غير شنّ الغارات وقطع الطرقات."[17].

ومن نص السؤال والجواب المؤكد لوجوب قتالهم ورد بغيهم يُظهر جليا ما كان لعلمائنا من الدور الكبير والفعال في سير الحياة السياسية، وتحصين الأمن الاجتماعي، وإرشاد الأمراء إلى الواجب اتجاه هؤلاء البُغاة بغير حق ولا تأويل، المفسدين الفاسدين، بما كانوا يشيعونه من الرعب، وما ظهر من عجز السلطان عن تقليم أظافر بغيهم. وعلماؤنا في كل ذلك لا يتهيبون في القيام بواجبهم، ولا يعجزون عن إدراك وجه المصلحة في قتالهم، ولا غاب عنهم تقدير الوضع، وتقديم المناسب من الحلول الشرعية؛ لما عاد يهدد كيان المجتمع يومئذ من أسباب الخطر والعدوان.. ولم يقل أحدٌ أنهم تدخلوا فيما لا يعنيهم أو خاضوا فيما لا يحسنون أو أن محيط سعيهم ينبغي أن يكون قاصرا على مجال تدريسهم، وحدود مساجدهم أي وظائفهم الدينية، بل كانوا ولا يزالون يقومون بما هو الواجب عليهم من نصح الأمة، وإرشاد الأئمة من غير نكير.."[18].

ولم يكن هذا الخطر الداهم وليد هذا القرن فيقال إنه من الطوارئ أو هو مما تقع فيه المبالغة، ولا يبرر للسلطان الشدة والخروج عن حد السياسة الرفيقة والتعامل مع الرعية بما يصلح حالها بالتدريج؛ وإنما هو سمّ عريق وخطر واسع امتد لقرون كما في النصوص التالية والتي تؤرخ لمرحلة سابقة بقريب من أربعة قرون قبل السنوسي.

في نص عند ابن خلدون في الموضوع بعد أن استعرض أحوال مصر والشام، "وإفريقية والمغرب لمّا جاز إليها بنو هلال وبنو سليم منذ أوّل المائة الخامسة، وتمرّسوا بها لثلاثمائة وخمسين من السّنين قد لحق بها وعادت بسائطه خرابا كلّها بعد أن كان ما بين السّودان والبحر الرّوميّ كلّه عمرانا تشهد بذلك آثار العمران فيه من المعالم وتماثيل البناء وشواهد القرى والمدَر، والله يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين"[19].

وأرخ لذلك ابن عذارى المراكشي في البيان المعرب وخصّ القيروان بالذكر فقد قال ما نصه: " وأما القيروان، فكانت أعظم مدن المغرب طرا وأكثرها بشرا، وأيسرها أموالا وأوسعها أحوالا. وكان الغالب على أهلها التمسك بالخير والتخلي عن الشبهات واجتناب المحارم إلى أن استولى الدمار عليها بدخول العرب عليها على ما يأتي ذكره في موضعه، فلم يبقَ بها إلا أطلال دراسة، وآثار طامسة. ويذكر أنها ستعود إلى ما كانت عليه. وهي الآن في وقتنا الحاضر وهو آخر المائة السابعة قد ابتدأت بالعمارة"[20].

وإنما أطلت في عرض الواقع السياسي خصوصا لبيان صعوبة الوضع يومها وما كان يتطلبه من شدة السلطان، ووازع القرآن، وواجب البيان، وصعوبة موقف العالم يومها وما ينبغي أن يدركه من أثر ذلك كله على الحياة الاجتماعية والصبغة الإسلامية، والخلل الواقع أو المتوقع في الأوضاع الشرعية مما من

شأنه أن يثير نقد أو سخط المثقف/ الفقيه من السلطة والقائمين عليها، وواجب التوقي في الخلط بين أصل شرعية السلطة وأعراض الانحراف القائمة بها...

**ملامح ومحددات موقف السنوسي من السلطة القائمة:**

ومهما كان موقف السنوسي فهو يمثل بذلك شريحة من العلماء تتكرر في أماكن وأزمنة مختلفة ومتعددة، تتجانس مواقفها لتشابه المنطق المعرفي، والمنطلق السلوكي الذي تصدر عنه، والاعتبارات التي تؤسس له. وسأتعرض لبعض الملامح والمحددات التي تسهّل من تشخيص الموقف بشكل يزداد وضوحا بتعداد القضايا والفتاوى، وأربط بعض ذلك ببعض ما نعيشه في زماننا.

**1 – مسلَّمة الاعتراف بالسلطة القائمة**: يعترف السنوسي التلمساني بالسلطة القائمة لا شك في ذلك، سلطة بني عبد الواد الزيانيين وليس في كلامه ما يَلمزُ ذلك من قريب أو بعيد أو يتحاشاه بل في كلامه وسائر تصرفاته ما يؤكد البيعةَ والولاءَ لرجالها، وقد صار لهم في الحكم ما يقارب الثلاثة قرون بأرض الجزائر بالجهة الغربية منها تحديدا. وليس في كلامه أيضا ما يخالف ذلك في سائر دول الإسلام يومها. وبداية أحدد بعض النقاط التي تكشف عن ذلك:

**أ – الشكل الرسمي لمخاطبة السلطة:** ومن يطالع كتب التراث المختلفة يشهد وبوضوح مكان مخاطبات السلاطين بعبارات التبجيل والتعظيم الدالة على الإقرار بالشرعية، وما هو الواجب اتجاهها من الإظهار والبيان. وقد وجد بعض من يَلمزُ في ذلك متسعا للحمل على أصحابها ومؤلفي الكتب منهم بالمبالغة وإفناء شخصية الفرد. وهو كلام إذا قبل منه التعليق على المبالغة في الخطابات والإكثار من النعوت فلا يقبل منه الحمل على أصل القضية، وهو التعبير لأولي الأمر بالبيعة ونفاذ السلطة إنْ ببرهان الشرع أو بما تفضي إليه مسلمات الواقع.

وقد ذكر ابن خلدون تعريفا للبيعة بما هو من مقتضياتها فقال: " البيعة هي العهد على الطّاعة كأنّ المبايع يعاهد أميره على أنّه يسلّم له النّظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلّفه به من الأمر على المنشّط والمكرَه..."[21].

والسنوسي أسوةً بغيره وإن لم يقع في المبالغة المنتقدة إلا أنه ملتزم بالحد المطلوب الدال على الولاء للمتولي والرضا ببيعته، ليس غير. والنص التالي يخاطب فيه سلطان البلاد بعبارة (أمير المؤمنين) ويدعو له "الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله من عبيد الله تعالى الفقير إليه محمد بن يوسف السنوسي لطف الله تعالى به إلى أمير المؤمنين حفظه الله تعالى وأمده بتوفيقه وتسديده وجعله بفضله في الدنيا والآخرة من خيار عبيده ولطف به، وختم له بالحسنى عند موته ومفارقة دنياه، وقريبه وبعيده..."[22].

وأنت خبير بأن السنوسي مدرك لمسؤولياته اتجاه السلطة خصوصا وهي تتعرض لكثير من القلاقل وأشكال الاضطراب من الداخل والخارج، وشأن العامة كما قيل قديما "أتباعُ كلّ ناعق"، وهو قول بغض النظر عن قبوله أو رفضه فقد كان تعبيرا دارجا عن واقع كان سائدا. ولأجل ذلك يعلم الفقيه بأن مثلَه لو خرج عن أمر البيعة أو تلكأ عن إظهارها في وقت الحاجة إليها، فإنه يسبب بذلك من الشرّ ما لا ينصلح به حال. وقديما قيل: العامةُ إذا قدرتْ أن تقولَ، قدرتْ أن تصول. وواضح ما كان يعانيه المغرب كغيره من بلاد المسلمين من البلابل والقلاقل في الفترة المحددة للبحث وهي القرن التاسع الهجري وما قبله وبعده. وهي فترة شهد شدتها كاملُ العالم الإسلامي إذ زيادة على هشاشة الداخل في الجملة، كشّر الخطر الخارجي عن أنيابه بشكل واسع ومتكرر.

**ب - الخطبة باسم أمير المؤمنين:** وخطبة الجمعة خصوصا مما يتعين فيه ذكر السلطان في الأماكن العامة والأوقات المتكررة ووسط جموع كبيرة، وقد يكون ذلك مقرونا بتجديد البيعة الشرعية وتسمية السلطان والدعاء لحاشيته وجنوده. وهذا وإن لم يتيسر لي فيه حاليا نص عن السنوسي نفسه، وقد كان يتولى الخطابة بالمساجد وبمسجده خصوصا، فإن ذلك كان معهودا ومذكورا في كتب التاريخ والأدب والتراجم شرقا وغربا. قال ابن خلدون: " فكان الخطيب يشيد بذكر الخليفة على المنبر تنويها باسمه ودعاءً له، بما جعل الله مصلحة العالم فيه ولأنّ تلك السّاعة مظنّة للإجابة ولما ثبت عن السّلف في قولهم: من كانت له دعوة صالحة فليضعها في السّلطان. وكان الخليفة يفرد بذلك فلمّا جاء الحجر والاستبداد صار المتغلّبون على الدّول كثيرا ما يشاركون الخليفة في ذلك ويشاد باسمهم عقب اسمه وذهب ذلك بذهاب تلك

الدّول وصار الأمر إلى اختصاص السّلطان بالدّعاء له على المنبر دون من سواه وحظر أن يشاركه فيه أحد أو يسمو إليه..."[23].

ولأهمية هذا الخطاب بهذه المناسبة المتكررة، وما فيه من إعلان البيعة وتجديدها وتأكيدها، وإفراد السلطان بالتسمية فقد كانت بعض الدول في الفترة المحددة تكتفي بها عن التواجد عسكريا في بعض المناطق ففي نص قديم أن سلطان فاس كان يبعث من يشهد الجمعة والدعوة لسلطانها بأرض توات وهي أماكن بعيدة، ويتعرض من يتخلف من الأئمة والخطباء إلى عقاب شديد وعزل أكيد...ويعقب ذلك وهو كافٍ جمعُ الضرائب الواجبة...

**- إجابة بعض الطلبات الخاصة للسلطان:** وربما كان للسلطان وحاشيته وأهله اعتقاد في فقه الشيخ وبركته، ودعائه، فيحدث أن يلتمس بعضُ هؤلاء شيئا من ذلك أنفسهم أو لأهليهم، ومن ذلك الدعوات التي كتبها الشيخ رضي الله تعالى عنه إلى السلطان أبي عبد الله حفظه الله تعالى بعد أن بعث إلى الشيخ رضي الله تعالى عنه ثانيا، وطلبه أن يكتب له دعوات يتحصن بها من كل سوء؛ فكتب له الشيخ رضي الله تعالى عنه بما نصه: "الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما، هذه دعوات وأمور من لازمها حُفظَ من شرّ الدنيا والآخرة بفضل الله تعالى، وأحوج الناس إلى ملازمتها من نصبه الله تعالى لكافة الناس، وفيهم: الطيب والخبيث، والمحب والمبغض، فلا سلامة لمن يكون على هذه الصفة إلا باللجوء إلى المولى العظيم تبارك وتعالى على الدوام ولزوم طاعته وتقواه بقدر الاستطاعة فمن ذلك أن يدعو صبيحة كلّ يوم وفي مسائه بهذا الدعاء ثلاث مرات: "اللهم أحرسني بعينك التي لا تنام، واكنُفني بكنَفك الذي لا يرام، وارحمنا يا مولانا بقدرتك، ولا تهلكنا وأنت رجاؤنا، اللهم إني أستودعك ديني ونفسي وأهلي وولدي، ومالي إنه لا يخيب داعيك يا أرحم الراحمين. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما"[24].

**- الإقرار بتولي العلماء والفقهاء للوظائف الدينية:** ولما كانت السلطة القائمة في الدول الإسلامية الممتدة شرقا وغربا قد ورثت الأمر عن الخلافات الكبرى الأولى من راشدية وأموية وعباسية.. مهما حدث في جسدها من الإنقسام، فإن الخطط الشرعية والوظائف الدينية كان يتولاها أهلها من الفقهاء والقضاة والخطباء والمحتسبين والمدرسين، وعمال الزكاة ونُظّار الأوقاف والأوصياء على القُصّر والأيتام...ويختار لها غالبا الأكفَاء كلما كان وعيُهم بمسؤولياتهم تاما، وولاؤهم لأمر السلطان ظاهرا لتنسجم هياكل الدولة وتجري الأمور على الممكن من الطريق القويم. ففي زمان السنوسي كان من المعهود تولي القضاء فقد كان سعيد العقباني (811هـ) قاضيا ببجاية وتلمسان ومراكش، وورث أولاده عنه ذلك. واشتغل ابن زكري (899هـ) مفتيا ومدرسا بحضرة السلطان، وقد كان التنسي (899هـ) من خواص بني زيان حتى ألف فيهم قلائد العقيان...وغير هؤلاء كثير لا يحصيهم العد...وإنما يختلف الفقهاء في حرصهم وقبولهم تولي المناصب على استعدادهم النفسي كلما حازوا شروط ذلك وحصّلوه. وقد عقب السنوسي في فتاويه على مفتين بالتصويب أو التخطئة دون أن يطعن في توليهم المناصب المذكورة بأمر السلطان، ولا أمر غيره بالرغبة عنها أو اعتزالها معارضة لسلطان أو غيره.

**د - تولي السنوسي الصلاة بالمساجد:** وما في معنى ذلك من خطب الجمعة والعيدين وخطب التولي والعزل وخطب البيعة وغير ذلك... وقد استمر السنوسي في ذلك طويلا إلى آخر حياته، ومعلوم أنها كانت بأمر السلطان، ويجري عليها من الأرزاق ما هو مقرر في غيرها. وقد أشار لذلك الملالي والوادي آشي بنوع توسع نستفيد من ذكره هنا. والحديث عن السنوسي "ويشق عليه الخروج إلى المسجد للإقراء والصلاة، ولا يخرج إليه في بعض الأيام إلا حياء من الناس الذين ينتظرونه في المسجد للصلاة. ولما أحس رضي الله تعالى عنه بألم مرضه الذي توفي منه انقطع عن المسجد فسمع الناس بمرضه، فصاروا يأتون إلى المسجد فلا يجدونه فتتغير قلوبهم من فقدان الشيخ، وعدم رؤيته لهم فأخبر الشيخ بذلك فصار يتكلف الخروج إلى المسجد للصلاة لأجل الناس، فإذا رأوه فرحوا وسرّوا بخروجه ورؤيته. فخرج يوما، وأتى لباب المسجد، وأراد الصعود إليه فلم يقدرْ فقال: كيف أطلع إلى المسجد يا ربّ، أو كما قال فهمّ بالرجوع إلى داره فبدا له - خوفا - من أن يُدخل على الناس حزنا برجوعه فتكلف الصعود إلى المسجد وصلى بالناس صلاة عصر يوم الجمعة، ولم يكمل الصلاة إلا بشق النفس، وهذه آخر صلاة صلاها"[25].

**2 - ترك مناصرة الخارج على الأمير/الإمام:** وهنالك محدد آخر للموقف السياسي فقد كان من المعهود المتكرر حدوث منازعة القائمين على السلطة، وقد يكون ذلك من داخل الأسرة الواحدة بحيث يعتصم المنشقُّ بمكان ويدعو إليه الـأتباع ويحرص أن يكون على رأسهم العلماء والفقهاء والقضاة، إذ تحصيل موافقتهم من قبيل الفتوى الشرعية، وهي في نفس الوقت من جهتهم خلعٌ للبيعة ودعوة إلى سائر الناس إلى مثل ذلك. وهذا ليس من السهل على العالم فعله، فقد يعرض للعقاب من الطرفين كلما أخطأ تقدير الموقف السياسي وانتهى الصراع بغلبة أحد الأطراف أو استمر بينهم. ولعل ذلك هو ما جعل كثيرا من العلماء والفقهاء يختارون الخمول وعدم التعرض للوظائف الشرعية وغشيان مجالس السلطان. **- واقعة الخروج على المتوكل من جهة ولد عمه يحي** تقريبا (866هـ/1460): وهذه الواقعة عاصرها السنوسي إذ كانت في حدود الستينات من القرن التاسع وإن لم يكن فيها نصوص صريحة بدور الفقهاء فيها أو طلب ولائهم إلا أن المتوقع أن الاستمرار في الخطبة باسم سلطان الوقت أمر مسلّم إذ لم يرد عكسه. وقد كان السنوسي كغيره أحد الملتزمين بذلك خصوصا وقت الفتن والخروج على السلاطين لما يمثله الامتناع من الخروج الواضح والدعوة إليه من شخصية كشخصية محمد بن يوسف لها وزنها الديني والاجتماعي.

كما أن واقعة غامضة حدثت للونشريسي في حدود (874هـ/1468م)، وهو بتلمسان انتهت بغضب السلطان عليه واضطرته إلى الهجرة رأسا إلى فاس، حيث أقام بها إلى آخر حياته وسياق الأمور فيها واضح إلا أن التفاصيل أحجم أصحاب الطبقات عن الخوض فيها. وقد قال التنبكتي معتذرا بمخافة الطول وأجمل غيرُه ذلك بقوله بعد التنويه بجلالة قدر الونشريسي: "فقيه كبير، حامل لواء المذهب المالكي على رأس المائة التاسعة، من أهل تلمسان، وبها نشأ، وأخذ عن كبار أعلامها كابن مرزوق الكفيف، وأبي الفضل قاسم العقباني وغيرهما. حصلت له "كائنة" من جهة السلطان (أول محرم سنة 874هـ) فانتهبت داره، ففرّ إلى مدينة فاس بالمغرب الأقصى واستوطنها، فكان عالمها ومدرسَها ومفتيها إلى أن توفي"[26]. ولا شك أن علو الدرجة يحمل صاحبه مسؤوليات جسام قد تنتهي بما لا يسره ولا يهواه.

وأسوق هذا النص بمناسبة بيان عقيدة السنوسي في عزل من رتبته إمامة المسلمين[27]، وما يترتب عليه فقد قال عند حديثه عن شروط منصب الإمامة، إمامة المسلمين بعد الكلام شروط سابقة: "العدالةُ وإن كانت شرط صحة باتفاق في الإمام فعدمُها إن كان قبل نصب الإمام لم يجز نصبُه بلا خلاف، وإن كان بعد نصبه بأن طرأ عليه الفسق لم يجز عزلُه، ولا الخروج عليه عند بعض أهل السنة لما في ذلك من ثوران الفتنة وانتشار المفاسد بالإضعاف المضاعفة مما كانت مع بقائه بل ظاهر النصوص، والأحاديث أن الإمامة إذا وقعت لمتصف بالفسق ابتداءً تفوت ولا تنقض لما ينشأ عن نقضها من الفساد. وقد وصف النبي صلى الله عليه وسلم الأزمنة الفاسدة ووصف ملوكها بما هو مشهور، ولم يأمر بالقيام عليهم ولا بالخروج عليهم، بل أمر أن تؤدى إليهم حقوقهم ويسأل الإنسان حقّه من الله تعالى، وقد قال عليه الصلاة والسلام للأنصار رضي الله تعالى عنهم: إنكم ستلقون بعدي أثرةً فاصبروا حتى تلقوني على الحوض. وقد أدرك كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم جميعا وأئمة التابعين ومن يقتدى بهم من السلف الصالح أئمة السوء فدخلوا تحت طاعتهم وبذلوا لهم النصيحة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقدر الاستطاعة، ولم يسْعَوا في عزلهم، ولا انتصبوا لحربهم، ولا أهانوهم عند العامة، ولا حرّضوا على مخالفتهم ولا يحتج على جواز الخروج على الأئمة الفساق بخروج كثير من التابعين كسعيد بن جبير، وأضرابه على الحجاج والسعي في محاربته وعزله؛ لأنا نقول إنما خرج أولئك عليهم لأنهم .."[28].

**3 - التدخل لصالح الأفراد لدى السلطان:** كثيرا ما يتعرض المجتمع على مستوى الأفراد أو على مستوى الجماعات إلى هزات مادية، تقلق كيانه، وتصدع أركانه، وربما توانت الدولة القائمة في تدارك الوضع، بإعادة الأمور إلى طبيعتها بسبب اشتغالها بالأمور الطارئة كالحروب، والفتن الداخلية، فيصبح من المتعين على أفراد المجتمع الاضطلاع بمسؤولياته بتغطية الحاجة فردية كانت أو جماعية. ويتاح بذلك للعالم أن يسهم في تفعيل المهمة الاجتماعية، وربما تفرّد بقيادتها كما هو مطلوب دائما. ومثل هذه الإسهامات هي التي ترسخ للعالم مكانته في مفاصل الحياة الاجتماعية، وبدونها لا يمكن له أن يغادر مواقع الهامش الاجتماعي.

فالسنوسي رحمه الله بما حاز من سعة الأفق التي تمكنه من الاطلاع على أحوال مجتمع زمانه، وبما رزق من صلاح الخاطر أكسبه ذلك كلُّه رقة القلب اتجاه المستضعفين من المعاصرين له من أهل بلده،

فيسعى جهده إلى توصيل ما يقدر عليه من أسباب الخير إليهم، يلطف بذلك المتعسرَ من أحوالهم، فلا يترك في ذلك سببا يقدر عليه في نفعه إلا حصله بداية ممن يملك المكانة عندهم من أصحاب الدنيا، وأرباب الجاه، وصولا إلى ما تملكه يمينه من القدرة المادية على قلتها..

وقد كان السنوسي إذا من هذا الطراز الأصيل الذي يتخذ من القدرة على الوصول للسلطان مرقاة إلى نفع الناس، لذلك كان بعيد الخطـوِ في " شفقته على الخلق وقضاء حوائجهم عند السلطان،.."[29]. ربما مشى إليهم، أو أرسل من جهته من يحمل عنه ذلك أو يكتب بيمينه لأرباب الحوائج كتبا إلى السلطان وحاشيته يبتغي بذلك إعانة من استطاع من أهل زمانه. ولكثرة حيائه، ومعرفة الناس بمكانته عند السلطان، كانوا كثيرا ما يلحون عليه أن يكتب لهم كتبا أي رسائل تعينهم على تحصيل أغراضهم عند الحاشية من الأمراء والوزراء..

وكان بطبعه لا يمتنع من ذلك ما دام لا يكلفه الوقوف عندهم، حتى أن أخاه التالوتي رأى منه كثرة في ذلك فكأنه كره ذلك، ورأى كراهة أخيه أيضا لذلك، فقد ورد "وكان يكره الكتبَ للأمراء، فإذا طولب بذلك كتب لهم حياء، وعاتبه أخوه علي التالوتي قائلا يوما: لأي شيء تكثر الكتب للسلطان ولغيره، فقال: كلفتُ به، فقال: لا توافق عليه، وقل: لا أكتبُ. فقال: والله يا أخي يغلب علي الحياء، ولا أقدر على المنع، قال: لا تستح من أحد، فقال له: إذا دخل النار أحد بالحياء فأنا أدخلها "[30].

وقد وصفه من عرفه بأنه " كان يصلحُ بين الخصوم ويقضي الحوائج"[31]. بعبارة مطلقة هكذا وهي تدل على كثرة ذلك منه، وسعيه في القيام به وليس ذلك بالأمر السهل خصوصا في الزمن الصعب كما كان يعبر هو عن زمانه، مع شهرة السنوسي وتزايد حاجات الناس من حوله. كان السنوسي رحمه الله بما له من مكانة عند أمراء زمانه وقد أكسبه إياه ورعُه الزائد، وصدق توجهه إلى الله تعالى وتلك لا تكاد تخفى في العالم على أبناء الدنيا، يستغل كل ذلك لا فقط في نفع نفسه وذويه، بل يوجه ذلك وجهته الصحيحة نحو نفع عموم المؤمنين، فهو بذلك يكمل وظائف السلطان على القيام بأمر الرعية، والوقوف على أحوالهم، وسد حاجة المحتاج منهم.

وما أحوج دعاة وأئمة اليوم وكلّ زمان إلى هذه الخصلة يتذرعون بمعرفة أصحاب المال والجاه إلى نفع المستضعفين، يزيدهم ذلك جلالا ومهابة في القلوب، ولا يكاد المجتمع بذلك يستغني عن خدماتهم كما يحدث عادة. أما التطلع إلى أرباب السلطة والجاه بغرض الاستقواء بهم، والتزيّد على الصالحين فتلك من الذنوب التي تحمل عقوبتَها العاجلة. ولم يكن السنوسي مجرد قوّال يقتصر في الحثّ على الخير على مجرد الموعظة ولو أن ذلك من أكمل أنواع أبواب الخير وأنفع أسبابه، بل رأيناه قوالا فعالا يحث الناس فيبالغ في حثهم على البر بالمؤمنين، فإذا تعلق الأمر به سارع إلى غوث الملهوف، وسداد خلّة الفقير بما كان يتيسر له، بل رأيناه يحث أهله، من كان تحت سلطته بالإحسان والمسارعة إلى عون الضعيف فكان كثيرا ما "يأمرُ أهله بالصدقة سيما وقت الجوع، ويقول: من أحبّ الجنة فليكثر الصدقةَ خصوصا وقت الغلاء، وكان كثير التصدق بيده."[32]. فهو يحض أهله على الخير، فضلا عن غيرهم، وفي أوقات الحاجة المتوسطة وخصوصا وقتَ الغلاء، ويبادر فيكون أولَ المتصدقين بيده فيكثر الصدقة..

وما كان السنوسي بالثري فيفيضَ من ثرائه على المحتاجين، ولا كان له من فضل المال الشيء الكثير الذي يرضي به ويسعف كل تلك الجموع التي كانت تأوي إلى كنفه، وتلتمس بره وإحسانه، فقد كان هو نفسُه من أهل الحاجات على ما يبدو فقد كان كما يقول الملالي: "نشتري لك منزلا فرفض". وانظر كيف كان يلمس في قلوبهم العاطفة الدينية بوعدهم الجنة وترغيبهم فيها، إذا ما تصدقوا بما يقدرون عليه من ألوان العون، ومقادير النفقات. وخصوصا وقت النكبات؛ حيث تشح النفوس بما تجد من أسباب الرزق. وهذا اللون من توظيف الحاسة الدينية في الإسعاف الاجتماعي هو من صميم السنة النبوية المطهرة[33]، بل هو منهج القرآن في ذلك[34]، ومن ثم هو أحد أهم أسباب الإصلاح الإسلامي للمجتمع في كل زمان.

**- إلتجاء أصحاب الحاجات إليه:** وهناك شكل آخر من قضاء الحاجات ربما كان أهم من غيره ولو تعلق الأمر بفرد أو أفراد محدودين، ففي كلام الملالي ما يفيد ذلك، فقد قال: "ولذا تجدُ كلّ من جنى جناية وخاف من السلطان أو غيره على نفسه أو على ماله فإنه يفزع إليه ويدخل في موضع حرمه ولا يقدر أحد إن تجاسر على إخراجه من حرم الشيخ رضي الله تعالى عنه وعلى تقدير أن يأمر السلطان بسوق ذلك الخائن لا يقدر الشيخ أن يسلمه إليه لشفقته ورحمته"[35].

وعبارة الملالي تفيد كثرة ذلك، وإن تلك الكثرة لها ما يبررها، فقد امتدت حياة السنوسي نوعا ما، وكانت له مكانة في قلوب الناس وعند السلطان وحاشيته فلا عجب أن يلجأ إليه الأولون، وأن يستجيب له الآخرون، ولا عجب أيضا أن يكون ذلك فقد كان الزمان زمان اضطراب وتهم بالخروج، وضيق في الأرزاق وقطعها.

وقد ساق الملالي نموذجا ونحن ننقله بطوله ففيه مقصد من ذكر التفاصيل فقد قال: "وقد اتفق لامرأة أنها سمعت بأن السلطان أراد أن يسجنها وأن يزيل لها مالها فهربت إلى دار الشيخ رضي الله تعالى عنه فبحث السلطان عنها فقيل له: إنها في دار الشيح رضي الله تعالى عنه، فبعث من يسوقها فجاء الرسول إلى دار الشيخ، والرسول مكرَه على ذلك لكونه خايفا [خائفا] من الشيخ، ولم يقدر أن يتجاسر على إخراجها من حرَمه. فقال: يا سيدي السلطان أمرني أن نسوق هذه المرأة. وقال للشيخ: والله يا سيدي ما جئت إلا بأمر منه وطاعة. فقال له الشيخ: طاعة السلطان واجبة، قال الله سبحانه {يأيها الذين أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم} [النساء: 59]. فلما سمعت المرأة بذلك خافت على نفسها أشد الخوف وعلا صوتها بالبكاء، وجاءت تتضرع وتبكي بين يدي الشيخ رضي الله عنه، فخاف الشيخ عليها وأدركته شفقة وردت عليه، ولم يقدر أن يبعثها مع الرسول. فقال الشيخ للرسول ما معناه: سلم لنا على أمير المؤمنين، وقل له: إن المرأة عندنا. فرجع الرسول إلى السلطان وذكر له كلام الشيخ رضي الله تعالى عنه. فقال السلطان للرسول: ارجع إليها وسقْها رغما عن أنفها. فرجع الرسول إلى الشيخ وأخبره بمقالة السلطان. فقال الشيخ أيضا للرسول: ارجع إلى أمير المؤمنين، وقل له: فلانة قد تركتها جالسة مع الشيخ أو كما قال رضي الله عنه. فرجع الرسول أيضا إلى السلطان وأخبره بمقالة الشيخ رضي الله عنه فقال السلطان أيضا للرسول: ارجع إليها وسقها ولا تعدْ إلا بها. فرجع الرسول أيضا إلى الشيخ وأخبره بمقالة السلطان. فلما سمع الشيخ بذلك تغير تغيرا عظيما وأدركته شفقة ورحمة على المرأة، ولم يقدر أن يسلمها إلى السلطان. فتأمل الشيخ وتفكر ساعة ثم قال الشيخ للرسول ارجع هذه المرة إلى السلطان ولعله لا يقول شيئا. فقال الرسول: يا سيدي وإذا خفت على نفسي من السلطان أن يعاقبني. فقال الشيخ: لا ترجع إلا هذه المرة امش إليه، وقل له: إن فلانة تركتها جالسة بين الشيخ وبين ابنته، وأهله وحفيده. فرجع الرسول إلى السلطان وهو خائف على نفسه، وأخبره بمقالة الشيخ رضي الله تعالى عنه، فسكت السلطان ولم يقدر أن يرد جوابا. ثم قال لرسوله: وهل للشيخ حفيد؟ قال له: نعم. فقال له: ما سنُّه؟ قال له: هو صغير وهو يمشي على رجليه أو كما قال وهو حفيده من ابنته رضي الله عنه. ثم قال لرسوله: سلم على الشيخ، وقبل عني يده وقل له: إن فلانة حين حصلت في حرمكم لا نقربها ولا نضرها. وبعث السلطان غفارة من مَلْف إلى حفيد الشيخ وقال لرسوله: ارفع هذه إلى الشيخ، وقل له: هذه الغفارة بعثها لحفيدكم. فرجع الرسول بمقالة السلطان مع الهدية إلى الشيخ رضي الله تعالى عنه فلما قدم على الشيخ قال له الشيخ: وما قال لك السلطان؟ قال لي: سلم على الشيخ وقبل عني يده وقل له: إن فلانة لا نمسها بسوء لأجل أنها في حرمكم، وهذه الهدية بعث بها إلى حفيدكم ففرح الشيخ بذلك فرحا شديدا وظهرت البشارة على وجهه، وفرحت المرأة فرحا شديدا، وعرفت أن ذلك من بركة الشيخ رضي الله تعالى عنه ونفعنا به ثم حفظها الله إلى الآن وحفظ أهلها." [36].

وقد نقلت هذا عند غير الملالي ولعل ذلك مأخوذ عنه بمجمل العبارة فقد ذكرت كتب التراجم عن السنوسي أنه كان " يتدخل للناس عنده في قضاء حوائجهم ورفع الضرر الواقع بهم، لذلك كان ساعيا في شفقته على الخلق وقضاء حوائجهم عند السلطان." [37].

**4 - مبدأ الانعزال عن السلطة القائمة:** تقول الرواية أن السنوسي كان يتحاشى بل يبغض الاجتماع بأهل الدنيا وهم عنده السلطان وحاشيته من كلّ أمير وقائد "يبغض الاجتماع بأهل الدنيا، والنظر إليهم وقربهم.."[38]. فهو إذن يقتصر على حد الضرورة في معاملتهم يسلّم لهم الأمر لا ينازعهم فيه، ويتدخل لديهم لقضاء الحوائج لغيره...فإذا تعلق الأمر بالزائد على ذلك امتنع فبالغ في الامتناع. فقد " طلبه السلطان أن يطلع إليه، ويقرأ التفسير بحضرته على عادة المفسرين، فامتنع فألحوا عليه فكتب إليه معتذرا بغلبة الحياء عليه، ولا يقدر على التكلم هناك فأيسوا منه"[39].

بل إن بعض الأمراء لما سمع أن الشيخ بصدد ختم التفسير عزم على الحضور في مجلس الشيخ ينال بذلك البركة، فما كان من الأخير إلا أن بدل الترتيب، وأعاد ما كان قد عزم على فعله من تقسيم الختم على أيام فإذا به يستعجل الختم في يوم؛ يفوت الفرصة على الأمير أن يحضر فيعكر صفو المجلس، فيعامله

السنوسي بما ليس من دأبه من التكلف ولا هو من سجاياه ولما وصل في تفسيره سورة الإخلاص وعزم على قراءتها يوما والمعوذتين يوما سمع به الوزير وأراد حضور الختم، فبلغه ذلك فقرأ السور الثلاثة يوما واحدا خيفة حضوره عنده.'[40].

وأسوق هنا مثالا لشدة تحاشي السنوسي لقاء السلطان فمَنْ دونه بل يتحاشى حضورَ السلطان مسجدَه وهو بمجلس درسه، فيعمل الحيلة للتخلص من ذلك دون إحراج نفسه أو إحراج الأمير. فعند الملالي ما نصه: "وكان رضي الله تعالى عنه لما شرع في التفسير بعث له السلطان رسولا طلب منه أن يطلع إليه ويقرأ التفسير بحضرته كما يطلع غيره من المدرسين فامتنع رضي الله تعالى عنه الطلوع إلى السلطان فلما طلب في ذلك ثانيا وثالثا ورأى أنهم قد ألحوا عليه كتب رضي الله عنه كتابا إلى السلطان أو إلى وزيره لا أدري إلى أيهما كتب، واعتذر له بأنه يغلبه الحياء كثيرا بذلك الموضع فلا يقدر أن يتكلم بشيء فيه كما يتكلم في مجلسه المعتاد؛ فحينئذ أيس السلطان منه وعلم أنه لا حاجة للشيخ به ولا بالاجتماع معه وإنه ليس كغيره من الفقهاء المدرسين الذين يحبون الدنيا والاجتماع بأهلها والميل إلى زينتها". وفي العبارة الأخيرة لمزٌ لغيره من المدرسين وإجمالٌ في توجيه النقد لهم بالحرص على حضور مجلس السلطان والتقرب منه، وليس ذلك مما ورد على لسان السنوسي نفسه ولكنها عبارة الملالي تلميذه وربما استشفها من شيخه فلا نص في ذلك.

وليس هذا التحاشي للاجتماع "بأبناء الدنيا" مقصورا على السلطان وحاشيته بل كان سلوكا يعمُّ به غيرَه من أصحاب المناسبات الاجتماعية على كثرتها وهو يومئذ ببلده تلمسان وبين أهله، "وكذلك كان رضي الله تعالى عنه إذا سمع بأن وليمة عند أحد من أبناء الدنيا تجده يتخلف عن يومها خيفة أن يدعى إليها فلا يظهر نفسَه في ذلك اليوم بالكلية، وربما تخلف قبل يوم الوليمة بأيام فلا يظهر نفسه إلا بعد خروج الوليمة بكثير احتياطا لنفسه"[41].

**- عدم الإنكار على متولي الوظائف الدينية**: وليس فيما بين يدي الباحث من النصوص والأخبار ما يفيد إنكار السنوسي على مشايخه وأقرانه أو من هم من علماء وفقهاء وقضاة زمانه نفسَ تولي الوظائف الدينية والخطط الشرعية إذ كان ذلك مطلوبا شرعيا لابد منه، وأمرا معهودا لا يجوز تعطيله، وواقعا لا ينتهي الحرص على طلبه والتنحي عنه وحتى تحاشيه. وقد تولى الفقيه سعيد العقباني ( 811ه)[42] القضاء ببجاية ومراكش، وتركها في عقبه أبي سالم إبراهيم بن قاسم (880هـ/1475م)[43]، وأحمد بن قاسم بن سعيد (840ه/1436م) [44]. وممن تولى التدريس أحمد بن محمد بن قاسم العقباني[45]، والثعالبي شيخ السنوسي في جماعة. وجلس للتدريس عند السلطان محمد بن العباس (871هـ)، وأحمد بن زكري في جماعة... وليس عليهم فيما تولَّوه غضاضة عند السنوسي ولا عند غيره، إذ كان ذلك واجبا شرعيا وإنما لكل واحد من العلماء والمفتين حقُّ النقد خصوصا في الفتاوى أو التجاوز في الركون إلى والدنيا والحرص على الوظائف مع عدم القيام بما هو واجبها من الصيانة والديانة وتحري الحق والعدل. وقد عقب السنوسي على فتاوى العصنوني قاضي توات بخصوص نازلة يهود توات المشهورة وعلى من وافقه من فقهاء تلمسان على ما سيأتي في محله.

وممن تولى الفتوى ابن زكري (899هـ)، والتنسي (899ه )، وتولى الخطابة ابن مرزوق الخطيب (901هـ).. وتولى السنوسي الخطابة بمسجده السنين الطويلة على ما ذكرناه في محله.

**5- ترك السنوسي أخذ الغلّة من أحباس شيخه محمد أبركان[46]:** ومما يدل على موقفه بشكل ما من أشكال الدلالة تورُّعه عن عطايا السلطان بما فيها ما يرسم له من غلة الأحباس ففي بعض النصوص أن السلطان بعث إليه ليأخذ من غلة شيخه أبركان "ولقد بعث له السلطان أبو عبد الله حفظه الله تعالى يوما رسولا، وطلب من الشيخ أن يأخذ شيئا من غلات مدرسة سيدي الحسن أبركان رحمه الله تعالى، فامتنع الشيخ من ذلك، فبعث له ثانيا فأبى أن يقبل شيئا، فلما ألح الرسول على الشيخ، كتب الشيخ كتابا إلى السلطان حفظه الله تعالى نصه:"الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله، من عبيد الله تعالى الفقير إليه: محمد بن يوسف السنوسي لطف الله تعالى به إلى أمير المؤمنين حفظه الله تعالى، وأمده بتوفيق وتسديد، وجعله بفضله في الدنيا والآخرة من خيار عبيده، ولطف به وختم له بالحسنى عند موته، ومفارقة دنياه وقريبه وبعيده. بعد السلام عليكم والرحمة والبركة، فقد وقف علينا الفقيه الحسيب الأمين النصيح في جهتكم، الكيس اللبيب السيد: أبو عبد الله محمد العبادي جعله الله تعالى لكم وزير صدق،

ومعينَ حق، وخلص الجميع من شباك الدنيا، وسراب غرورها المارّ مرّ السحاب، خلاصا جميلا، فذكر لنا أنكم اهتممتم بنا فيما يرجع لهذا العيش الدنيوي القريب، وأنكم عرضتم علينا الإعانة بشيء من غلات المدرسة الجديدة؛ فجزاكم الله تعالى على ما اهتممتم بنا أفضل الجزاء، ولقّاكم به خيرا وسرورا يوم الموت واللقاء. ونحن نعلمكم يا أمير المؤمنين أن الله تعالى بفضله كفانا الضروريات في هذا المعاش، ورزقنا عند الاحتياج من حيث لا نحتسب، وأنعم علينا بطَوْله أن خلق لنا الراحة من ذلك في قلوبنا وأبداننا، ونحن نتقلب في أنعم مولانا جل وعز ظهرا وبطنا، مع عدم الأهلية والله لشيء من ذلك، بل الذي نتحقق ونقطع به، وجود الأهلية منا للمعالجة بغضبه وعقابه، لكن بعلمه وكرمه عامل من ليس من المتقين معاملة المتقين، فله الحمد تبارك وتعالى ظاهرا وباطنا، وأولا وآخرا، فليرح أمير المؤمنين سدد الله تعالى خاطرَه، من قبلنا ولا يتشوَّف إلى شيء من إمدادنا في هذا العيش الدنيوي، وإعانتنا فنحن قد أغنانا مولانا تبارك وتعالى عن ذلك، ومن لم يقنع في الدنيا بالقليل لم ينفعه منها الكثير، والعاقل من اغتنم كفاية وقته الحالي لطاعة الله تعالى، وأعرض عن المستقبل، إذ لعله لا يصل إليه، فخزائن مولانا الكريم لا تبيد ولا تغيض، ثم الذي نعتقده أيضا أن: تلك المدرسة لا حقّ لنا فيها اليوم، إذ لسنا نعمرها بقراءة، ولا سكنى، ولا خدمة لنا فيها بوجه فمشاركتنا لذي الحقوق فيها، وتضييقنا عليهم بالأخذ معهم جَور منا، وحرص منا وتكاثر؛ إذ المقصود كفاية المهم الضروري الحالي، وقد حصلت والحمد لله تعالى، فلا حاجة لنا في أخذ شيء، ولو قدر حلالا محضا من مدرسة، ولا من بيت مال، وعلى تقدير أن يأتينا شيءٌ من هذه الجهات فلا نقبله ولا يصفو لنا في الآخرة خيره. وكل عيش لا يسلم الإنسان من تبعاته في الآخرة فهو فتنة وشيء عظيم، وكلّ من في الدنيا ضيف عابر سبيل في سفر لا فترة معه إلى الآخرة، وكأن كل واحد منا قد حلّ في حفرته، وانفجرت عليه بحار الآخرة وأهوالها عن قريب فلا يليق الاهتمام إلا بزاد الآخرة الذي لا نجاة إلا معه بفضل الله تعالى. نسأل الله تعالى أن يوفقنا ويوفق أمير المؤمنين لصرف الهمة كلّها لزاد الآخرة، وأن يمنّ على الجميع من الفوز برضاه دنيا وآخرة بالمنازل الفاخرة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. انتهى نص مكتوبه رضي الله تعالى عنه"[47].

**6- موقف السنوسي من عطايا الحكام:** اختلف الموقف قديما في ذلك بين علماء الإسلام بين موسع في الأخذ ومضيق متباعد وإن ذلك معلوم من سير العلماء فقد كان الإمام مالك ممن يقبل ويطيب به نفسا، وتبعه القرافي في ذلك بعد قرون...ومن الذين كانوا يمانعون ويبالغون في الامتناع السنوسي ونحن نسوق هذا النص لبيان ذلك وشدة صلابته في موقفه حيث لم تمنع مراجعة حاشية السلطان له والإلحاح في قبول هدايا السلطان. وقد نص الملالي في المواهب على شيء من ذلك" فكان لا يقبل شيئا مما يأتي إليه من قِبل السلطان أو غيره من أقاربه أو خاصته كالوزراء والقواد ونحوهم ممن يتعلق بالسلطان، وربما تساق له الهدايا إلى داره مع غيبته عن داره فإذا أتى إليها ووجد شيئا من الهدايا ينكر على أهل داره ويقول لهم على سبيل الإنكار: كلّ ما جاءكم تقبلونه وتمسكونه فيتغير لذلك تغيرا عظيما إلا إذا أتاه شيء من سائر المؤمنين الذين لم يتعلقوا بوزير ولا بقائد وإنما هي من تجاراتهم وكسب أيديهم فإنه يقبلها منهم، ويكافئهم على ذلك بالكلام الطيب وكثرة الدعاء لهم مع كراهته تحبيس شيء من ذلك." [48]..

وبالرغم من أن قبول عطايا السلطان من الأمر الموسع فيه شرعا فقد ثبت عن كثير من الأئمة، ومنهم المالكية بل منهم خيار التابعين أنهم كانوا لا يمانعون في قبول هدايا السلطان، لا يتحرجون من ذلك وقد كان ابن عبد البر ممن يقبل ذلك، ويقول به؛ ولكن السنوسي ما كان ليتسامح في ذلك ولو اشتد الإلحاح عليه في القبول، وذلك أن المسألة عنده لا تتعلق بالفقه فقط، بل كان موقفا صوفيا، يعود إلى حالة قلبية يمثل الورع فيها أمرا زائدا على مجرد الحكم الفقهي، فالأخذ بالعزيمة في ذلك يراه السنوسي أتم وأسلم، فإذا تعلق الأمر بغير السلطان أو أبناء الدنيا قبل منهم ودعا لهم ويقبل عطية غيرهم، ويدعو لهم.."[49].

وفي ذلك من بيان موقف الرفض من جهة السنوسي لما كانت تمثله السلطة القائمة من الحالة السياسية فقد كان يرى عطايا السلطان من المشتبهات في الدين يتركها ورعا بل يتركها واجبا، دون أن يكون أصدر ذلك في فتوى عامة تلزم غيره. وأما أرباب الأموال من غير السلطان وحاشيته فقد كان يقبل منها بيانا لجواز ذلك لغيره دون أن يكثر منها وهي درجة الورع التي كان يكثر منها ويلزم بها نفسَه حتى اتجاه المال الحلال الذي يعرض عليه من أتباعه ومحبيه وممن يعرفون مرغوباته ومطلوباته.

ومما يدلك على ثباته فيما كان يتخذه من المواقف اتجاه أهل الدنيا، رفضه لما قدم له من أوقاف مدرسة شيخه أبركان وأحب الناس إليه، فقد كان هذا الأخير به حفيا، وكثيرا ما كان يدعو ويرجو له الخير، ولما أتيحت للسنوسي فرصة أن ينال شيئا مما هو من قبيل التبرك بشيخه وقد واره الثرى رفض إمامنا ذلك ولم ير لنفسه الحق في غلات هذه المدرسة ما دام أنه لم يكن يقوم فيها بعمل رسمي يقتضيه ويعتبره رسم التحبيس "ولا شك أن شيخنا قد زهد في الرياسة وزهد في الاجتماع مع أهلها ولا شيء أبغض إليه من الدنيا وأهلها ولقد بعث له السلطان أبو عبد الله حفظه الله تعالى يوما رسولا وطلب من الشيخ أن يأخذ شيئا من غلات مدرسة سيدي الحسن أبركان رحمه الله تعالى فامتنع الشيخ من ذلك فامتنع ثانيا فأبى أن يقبل شيئا فلما ألح الرسول على الشيخ.."[50]. ولم تنفع شدة الإلحاح عليه في ثني موقفه من ترك القبول، مع استحقاقه الأمر ما دام عرضا من السلطان، ولكن باب الطمع كان قد صُدّ في قلب السنوسي فلا مطمع في فتحه، ومن غير شك أن السنوسي كان يرى تمام الراحة فيما يفعل، واليقين فيما يختار.

وعطايا السلطان عنده هي ما يأتي من جهة حاشيته، وأهله ولم يكن يجامل في ذلك أحدا وربما كان الأمر معروفا، ولما حدث أن ابن الخليفة قام بنفسه يلحّ على الشيخ في قبول أعطياته لم ينفعه الإلحاح ووجدنا سيدنا ممتنعا أشد الامتناع "أتى إليه ابن الخليفة يوما ومعه **عين**[51] فقبل رجليه ويديه، وطلب منه قبوله، فتبسم في وجهه ودعا له وأبى، فلما أيس منه قال له تصدق بها يا سيدي على من شئت من الفقراء فامتنع منها مع ما جبل عليه من الحياء."[52].

وليس هذا الذي ذكرناه فحسب، بل كان لا يقبل من أهله أن يستلموا عن أحد من أهل الدنيا شيئا، فإن حصل وفعلوا ذلك وقد يكون هو غائبا أنكر عليهم واشتد في ذلك وأمرهم بالتخلص منه، لئلا يتسلل ما كان يرفضه بنفسه إليه من جهة أهله فيكون كأنه قد أخذه بنفسه "ولا يقبل عطية السلطان، ومن لاذَ به، وربما تأتي داره وهو غائب فإذا وجدها أنكر على أهل داره وتغيرا كثيرا، ويقبل عطية غيرهم ويدعوا لهم"[53].

**7- فكرة الاعتراض على السلطة القائمة:** وأحب أن أبين هنا موقف السنوسي هذا، وذلك أنه وإن لم يكن من الثائرين على هذه السلطة القائمة لما رآها تعرّض بعبثها أمن الداخل والخارج إلى المخاطر إلا أنه لم ينتقد بصراحة من اختار أن يشارك في هذه السلطة بغرض القيام الشرعي على سير الأمور فيها ما أمكنه ذلك مثل ما كان يفعل الإمام التنسي(899هـ)، ولا كان ينتقد على من تولى لهذه السلطة وظائف رسمية كالإفتاء، والخطابة والقضاء ..بل رأيناه أكثر من ذلك يبادل هؤلاء الود والقربى.."فقد وقف علينا الفقيه الحسيب الأمين النصيح في جهتكم الكيس اللبيب السيد أبو عبد الله محمد العبادي جعله الله تعالى لكم وزير صدق، ومُعين حق، وخلّص الجميع من شِبَاك الدنيا، وغرورها المارّ مرّ السحاب خلاصا جميلا"[54].

ورأيناه لا يخرج عن هذه السلطة حتى وهو ينكر عليها أحوالها باعتزالها، ويظهر الرغبة عن التقرب من أمرائها، والتواجد بينهم بمناسبة أو بأخرى وسيأتي لنا كيف كان يتحاشى قربهم وقبول عطاياهم، مع إظهار البيعة لولي الأمر لا يمتنع عن ذلك، وهو الفقيه بأن مثله لو خرج عن أمر البيعة فإنه يسبب بذلك من الشر ما لا ينصلح به حال، فهو يخاطب سلطان البلاد بعبارة (أمير المؤمنين) ويدعو له "الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله من عبيد الله تعالى الفقير إليه محمد بن يوسف السنوسي لطف الله تعالى به إلى أمير المؤمنين حفظه الله تعالى وأمده بتوفيقه وتسديده وجعله بفضله في الدنيا والآخرة من خيار عبيده ولطف به، وختم له بالحسنى عند موته ومفارقة دنياه، وقريبه وبعيده"[55]. ويتدخل للناس عنده في قضاء حوائجهم ورفع الضرر الواقع بهم، لذلك كان ساعيا في شفقته على الخلق وقضاء حوائجهم عند السلطان"[56].

وقد ذكر المؤرخون وقائع مشابهة عن علماء وفقهاء اعترضوا على أمراء زمانها في بعض القضايا التي مهما تكن فهي جزئية، وكانت تلك المخالفة بصلابة شديدة من جهة الفقيه ومن جهة السلطان أيضا، ولكنها لم تخلّ بمبدأ البيعة والإقرار للسلطة بالشرعية ولو كانت بالتغلب. ومنها امتناع الإمام النووي عن موافقة الملك الظاهر حين أراد إرجاع الأوقاف إلى أملاك الدولة وفرض ضرائب جديدة على الرعية، ووقف من خلفه العلماء، وساق الحاكم فقهاء في جهته لتبرير ما يصنع وكان ذلك في نظر النووي إكراها لهم لا غيرَ[57].

وفيه واقعة أخرى ذكرها المقريزي في امتناع الفقيه سراج الدين البلقيني عن موافقة الأمير برقوق في ضم الأوقاف إلى الدولة، وكان الغرض إنما هو نزع أوقاف بعض المماليك السابقين على دولته، وخالف

في ذلك الفقيه المذكور أشد المخالفة رغم التهديد الشديد. ومن قبل ذلك نازلة العزّ بن عبد السلام المشهورة. والشاهد أن تلك القضايا وذلك الاعتراض الشديد مهما كان لم يخلّ بمبدأ بيعة هؤلاء الفضلاء بشرعية الحاكم ولو كان ذلك بالتغلب[58].

وأسوق هنا أحاديث في الموضوع تنهى عن مخالفة السلطان وأولي الأمر بالخروج عليهم بالغَ ما بلغت انحرافاتهم، مع الاحتفاظ بحق النقد الداخلي في القضايا ذات الطابع التفصيلي، وهذا منه كثير، وهو أكثر من كونه مقبولا هو أمر مطلوب تحميه اليوم الدساتير المكرسة لحرية الرأي والصحافة، وحقوق الإنسان، وحق الإضراب والعمل النقابي بالطرق القانونية...ففي بعض ذلك " أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِأَبِي ذَرٍّ:" اسْمَعْ وَأَطِعْ وَلَوْ لِحَبَشِيٍّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ.". رواه أحمد[59]. ، وآخر من حديث أبي ذر عند مسلم بلفظ: إن خليلي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مجدَّع الأطراف، وثالث من حديث أم الحصين الأحمسية ولفظه عند مسلم: "إن أُمّرَ عليكم عبد مجدع- حسبتها قالت: أسود يقودكم بكتاب الله تعالى، فاسمعوا له وأطيعوا."[60] ، وعن عددٍ من الصحابة عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ المُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلا سَمْعَ وَلا طَاعَةَ.". هَذَا حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّه قَالَ: كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ والطَّاعَةِ يَقُولُ لَنَا: «فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ». هَذَا حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ، أَخْرَجَهُ مُحَمَّدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ مَالِكٍ، وأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ"[61].

وأكثر من هذا رأينا ينصر من لاحظ على السلطة تهاونا في أمرٍ عام يتطاير شرره كما فعل مع المغيلي حين نصره نصرا مؤزرا، ولم تمنعه عزلته من أن يفعل ذلك ويزكي جواب الفقيه التنسي وهو بدوره كان من مقربي السلطان ولم يمنعه ذلك من الحزم في الأمر، بل رأيناه يضم فتواه إلى فتوى ابن زكري وقد كان بينهما من المنازعات الشيء الكثير في الأمور العلمية كما هي عادة الأقران.

ولقد بلغ من أمر السنوسي رحمه الله في توقيه من جهة السلطان وأتباعه أنه كان لا يكاد يحتمل لقاءهم، ولو كان ذلك بأن ينظر إليهم من بعيد، فكان يتحاشى مجرد الالتقاء بهم مارين في قارعة الطريق، فقد روى الملالي ومن ترجم له " خرجنا معه يوما إلى صحراء فرأى على بعد ناسا راكبين على خيول مع ثياب فاخرة، فقال: من هؤلاء؟ قلنا: خواص السلطان، فتعوذ بالله ورجع لطريق آخر"[62]. ولما كان يحدث له أن يجدهم بالمحل الذي لا يمكنه فيه تحاشيهم بتغيير الطريق مثلا فقد كان يمتنع عن النظر إليه ولقيهم مرة وما تمكن من الرجوع فجعل وجهه للحائط، وغطاه حتى جاوزا ولم يروه"[63].

وكل هذا وهمْ بلا شك يعلمون بمثل هذا الموقف الشديد منه، والذي يمثل موقف الرفض ويجسد مبدأ الانتقاد للسلطة القائمة على ما كان يراه من الخلل والتمادي عليه، والتهارج على طلب الدنيا مع أنهم كانوا حريصين على قيام مراسم الشريعة في مجملها. ولعل في عدم اجتماعه بسلطان[64] عصره مع حرص الأخير على لقائه، وتحين الفرص للاجتماع به ما يدل على شدته في التباعد من السلطان وحاشيته أشد البعد، مما يقتضيه ورعه وزهده في الدنيا على وفق رؤيته " ويكفيك من ذلك أنه لم يجتمع قط بسلطان زمانه أبي عبد الله مع أنه مجتهد في رؤيته والتبرك به فلم يقدر عليه".

ومن أراد تفسير مثل هذا الموقف الشديد من السنوسي اتجاه السلطة القائمة يمكنه ذلك بأن يجمع عدة عوامل لإدراك ما هو خط فكري لكثير من أئمة الدين، و ما هو مسألة واقع مختلّ كان السنوسي يحمّل السلطة القائمة نتائجه، ومنها بعض الحوادث التي عاينها السنوسي وحدثت لبعض أصحابه وأهل زمانه فأثرت في نفسه بغضا للسلطان وحاشيته دون أن تؤدي به إلى الخروج عليه. فالونشريسي مثلا وقد كان من أقرأن السنوسي، ومن رفقاء الطلب" لما بلغ أشده وبلغ أربعين سنة، وهو يومئذ قوال للحق لا تأخذه في الله لومة لائم، غضب عليه السلطان أبو ثابت الزياني وأمر بنهب داره فخرج إلى فاس"[65].

وهذه الواقعة تكرر ذكرها في كتب التراجم ففي تعريف الخلف" ثم حصلت له كائنة من جهة السلطان في أول محرم (عام 874هـ) فانتهبتْ داره، وفرّ إلى مدينة فاس"[66]. غير أن أحدا لم يتعرض للتفصيل فيه، ولم يفعل ذلك الونشريسي نفسه على كثرة ما كتب.

كما ذكر في بعض المصادر خبر مفاده أن بعض الأئمة قد اغتالته السلطة القائمة بمسجده بتلمسان والسنوسي لا يزال شابا ولا شك أن مثل ذلك يحدثُ من الأثر السيّء والإحباط في نفسه اتجاه السلطان

وحاشيته... وفي سنة ثلاث وخمسين وثمانمائة توفي مخنوقا بمحلّ ثقافه بمسجد المشْوَر الداخلي بأمر سلطانه المعتصم أبي العباس بن أبي حمو صاحب أشغاله الحاجب المغربي المكين الفقيه أبو محمد عبد الله بن أبي البركات الغماري[67].

إضافة إلى ما كان يحدث باستمرار من محاولات التمرد بين الطالبين للسلطة، وما كان يسمح به ذلك من التمرد العام، وشيوع قطع الطريق وقد ذكر الملالي كما ذكر صاحب المعيار ما يفيد أن قطع الطريق كان ظاهرة عامة لا يمكن فصل أحوال القرن التاسع عنها.

**8 -مناصرة السنوسي للمغيلي في نازلة يهود توات:** وهي نازلة مشهورة نكتفي بالإحالة عليها في كتب التراجم وعلى الأسئلة الموجه من جهة المغيلي إلى فقهاء تلمسان وتونس وفاس في المعيار المعرب للونشريسي[68]، لما عارضه معاصره العصنوني، وقد حمل السنوسي على العصنوني المذكور ووصفه باتباع الهوى ووافق المغيلي على ما عزم عليه من هدم كنائس اليهود وطردهم من أرض توات.

**خاتمة:**

من هذا العرض الوجيز يتبين أحد المواقف النمطية التي كان يتبناها كثير من قبل وبعد محمد بن يوسف السنوسي، وما هو في النهاية إلا نموذج لكثيرين مما اختاروا نفس مواقفه، ومن نفس المنطلق والذي كثيرا ما لا يخلو من منطق، خصوصا وأنه يحتكم إلى الواقع بل يلتحم به، ويجمل التقديرَ في حماية العام دون الخاص، وتحمل الضرر الخاص دون العام. وفي ذلك نوع فقه ووعي بالفكر والحركة، وهو يسمح بغيره من المواقف والتي تتداول فيما بينها على مستويات متفاوتة.

---

**قائمة المصادر والمراجع:**


- معجم المعارف والشمائل السنوسية، بحث مخطوط كبير خاص للمؤلف صاحب البحث.
- تاريخ الجزائر الثقافي، الدكتور: سعد الله (دار الغرب الإسلامي –بيروت- ط01، 1998)
- تاريخ المغرب وحضارته، حسين مؤنس (العصر الحديث للنشر والتوزيع- لبنان- 1992)
- الإمام ابن يوسف السنوسي وعلم التوحيد، جمال الدين بوقلي حسن(المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر- 1985).
-تاريخ الجزائري العام، الشيخ عبد الرحمان الجيلالي (ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-ط:07- 1994)
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن مخلوف (دار الفكر- لبنان-بدون تاريخ)
- تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمان ابن خلدون (دار الكتاب اللبناني- لبنان- 1977)
- تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مبارك الميلي (المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر- عام 1989).
- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، أحمد بن يحي الونشريسي. ت: محمد حجي وزملاؤه (دار الغرب الإسلامي- لبنان-ط:02، 1990).
- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذارى المراكشي (نسخة إلكترونية)
- المواهب القدسية في المناقب السنوسية. محمد بن عمر الملالي (نسخة مخطوطة خاصة تامة)
- ثبت أحمد بن علي الوادي آشي. ت:عبد الله العمراني (دار الغرب الإسلامي- لبنان- ط:01، 1983).
- معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض (مؤسسة نويهض الثقافية - لبنان- ط:02، 1980)
- شرح العقيدة الوسطى، محمد بن يوسف السنوسي. ت:يوسف أحمد(دار الكتب العلمية 2006)
- تعريف الخلف برجال السلف، أبو القاسم محمد الحفناوي (مؤسسة الرسالة - بيروت- ط:02، 1985.)
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بن عمر بابا التنبكتي (دار الفكر- لبنان-1978م)
- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج أحمد بن عمر بابا التنبكتي (دار الكتب العلمية- لبنان-)
- موسوعة أعلام المغرب، محمد حجي (دار الغرب الإسلامي- لبنان- ط:01، 1996).


---

الهوامش:

[1] - محمد بن يوسف السنوسي المتوفى (895هـ) بتلمسان غرب الجمهورية الجزائرية شخصية علمية بارزة وشهيرة، متعددة المواهب العلمية: فقيه ومؤلف في العقائد على طريقة الأشعرية، له تآليف عديدة

في الحديث والتصوف والتفسير وغير ذلك كثير، وبعضها صار مقررات دراسة في كثير من المعاهد العلمية شرقا وغربا لقرون عديدة. ناصر المغيلي فيما ذهب إليه من وجوب هدم كنائس توات في النازلة المشهورة. معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض. 180/1.

[2] - معجم المعارف والشمائل السنوسية، بلحاج جلول مخطوط. ص/ 33.

[3] - من كبار صوفية الجزائر أخذ عن فقهائها، ورحل الى المشرق فحج ودخل القاهرة ولقي بها الحافظ العراقي وغيرَه وأخذ عنهم، وجاور مدة بالحرم الشريف بين مكة والمدينة، ثم زار بيت المقدس ودمشق، وعاد الى وهران واستقر بها إلى أن وافاه الأجل (842هـ/1436م). من تلامذته الشيخ إبراهيم التازي وزاويته قديمة بوهران. معجم أعلام الجزائر: 337.

[4] - إبراهيم التازي من أهل المغرب، وهو كبير تلامذة الشيخ الهواري وزاويته بوهران قديمة، وله صيت وشهرة بالبلاد ونفوذ روحي. توفي (866ه/1460م) شجرة النور الزكية 380/1.

[5] - عبد الرحمان بن مخلوف الثعالبي من كبار علماء وصلحاء الجزائر أخذ عن فقهائها، ورحل إلى مصر والمشرق وحصل الفنون والروايات وله زاوية بالجزائر العاصمة كبيرة النفوذ. توفي (876ه/1470م). معجم أعلام الجزائر 90.

[6]- تاريخ الجزائر الثقافي، الدكتور: سعد الله ( دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:01، 1998.) 33/1.

[7] - المغرب تاريخه، حسين مؤنس. 147/3. الإمام ابن يوسف السنوسي والتوحيد، بوقلي حسن / 93.

[8]- تاريخ الجزائري العام، الشيخ عبد الرحمان الجيلالي (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط:07، 1994)2/ 115-116.

[9] - انظر كلام ابن خلدون في ذلك. 113/07.

[10] - تاريخ المغرب، مؤنس 255/2.

[11] - الآية 30 سورة الشورى.

[12] - تاريخ المغرب وحضارته، حسين مؤنس 292/2

[13] - حسين مؤنس، المرجع نفسه 293/2.

[14] - حسين مؤنس، المرجع نفسه354/2

[15] - حسين مؤنس 291/2.

[16] - تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مبارك الميلي 255/2.

[17] - المعيار المعرب، للونشريسي. 435/2-439.

[18] - معجم المعارف والشمائل السنوسية، المرجع السابق. 432.

[19] - تاريخ ابن خلدون ج1/ 188.

[20] - ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ج 1/ 208.

[21] - عبد الرحمان بن خلدون، تاريخ ابن خلدون ج 1/ 261.

[22] - المواهب القدوسية، الملالي، لوحة: 129.

[23] - تاريخ ابن خلدون ج1/ 333.

[24] - معجم المعارف والشمائل السنوسية: 220.

[25] - ثبت الوادي آشي، الوادي آشي 312.

[26] - معجم أعلام الجزائر. ص: 343.

[27] - معجم المعارف والشمائل السنوسية 68.

[28] - شرح العقيدة الوسطى 363، وراجع: معجم المعارف والشمائل السنوسية: 68....

[29] - تعريف برجال السلف،للحفناوي. 181/1، نيل الابتهاج 252/2، كفاية المحتاج 201/2.

[30] - تعريف الخلف برجال السلف. 183/1.

[31] - تعريف الخلف، نفس المرجع. 185/1.

[32] - تعريف الخلف 185/1.

[33]- " من فرج عن مؤمن كربةً من كرب الدنيا فرج الله عنه كربةً من كرب يوم القيامة." الحديث مشهور.

[34] - (والذينَ في أموالهم حقٌّ معلومٌ للسائل والمحرُوم )[المعارج: 24-25]
[35] - معجم المعارف والشمائل السنوسية، المرجع السابق. 204.
[36] - معجم المعارف والشمائل السنوسية 204.
[37] - تعريف الخلف 181/1، نيل 252/2. كفاية 201/2.
[38] - تعريف الخلف 182/1-183.
[39] - نيل الابتهاج 254/2.كفاية المحتاج 202/2].." تعريف الخلف برجال السلف 182/1.
[40] - نيل الابتهاج 254/2.كفاية المحتاج 202/2.. المواهب القدوسية للملالي: لوحة 151.
[41] - معجم المعارف والشمائل السنوسية: 151.
[42] - سعيد بن محمد العقباني التلمساني (811هـ/1408م): إمام تلمسان وعلامتها في عصره، وقاضيها، ولي قضاء بجاية في أيام السلطان أبي عنان المريني والعلماء يومئذ متوافرون، كما ولي قضاء تلمسان ووهران ومراكش وسلا، ومدة ولايته نيف وأربعون سنة. وهو من شيوخ شيوخ السنوسي. معجم أعلام الجزائر. ص: 236).
[43] - إبراهيم بن قاسم أبو سالم العقباني (880هـ/1475م): من فقهاء المالكية بتلمسان، وبها نشأ وأخذ عن مشيختها، ثم ولي قضاءها، وهو من المعاصرين للسنوسي. معجم أعلام الجزائر (ص: 236).
[44] - أحمد بن قاسم العقباني ( 840هـ / 1436م): من فقهاء المالكية، ولد بتلمسان، وبها نشأ وتعلم، ثم ولي قضاءها. معجم أعلام الجزائر (ص: 236).
[45] - احمد بن محمد بن قاسم العقباني، أبو العباس: فقيه مالكي، مشارك في عدة علوم، من أهل تلمسان، وبها نشأ وتعلم. انتقل إلى فاس بالمغرب، وتصدر للتدريس بجامع القرويين.. معجم أعلام الجزائر (ص: 236).
[46] - الحسن أبركان من مشايخ السنوسي (857هـ). معجم أعلام الجزائر 211.
[47] - معجم المعارف والشمائل السنوسية 155
[48] - تعريف الخلف برجال السلف 183/1.
[49] - تعريف الخلف برجال السلف 183/1.
[50] - المواهب للملالي لوحة 129.تعريف الخلف 182/1.
[51] - نقود من ذهب أو فضة.
[52] - نيل الابتهاج 254/2.
[53] - نيل الابتهاج 254/2. تعريف الخلف 183/1.
[54] - المواهب القدوسية لوحة 129.
[55] - مواهب الملالي لوحة 129.
[56] - تعريف الخلف للحفناوي 181/1، نيل الابتهاج 252/2. كفاية المحتاج 201/2.
[57] - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، للسيوطي 67/2-71.
[58] - الخطط المقريزية، للمقريزي 86/4.
[59] - المسند، للإمام أحمد بن حنبل، ( طبع دار الرسالة، بيروت، ط:01، 2001م ) 28/ 370.
[60] - الحديث عند أحمد 402/6.
[61] - شرح السنة، للإمام البغوي (المكتب الإسلامي، دمشق. 1983م) (10/ 44).
[62] - نيل254/2. لوحة 150. تعريف الخلف 182/1.
[63] - نيل254/2.كفاية202/2.. لوحة 15.
[64]-السلطان الزياني أبو ثابت أبو عبد الله محمد المتوكل حكم في الفترة من 10 جمادى الأولى 866هـ إلى عام 890هـ أي فيفري 1462م-1485م.
[65] - مقدمة التحقيق لمعيار الونشريسي. ص/ ج.
[66] - تعريف الخلف 62/1.

[67] - موسوعة أعلام المغرب 2/ 758.
[68] - المعيار المعرب للونشريسي 2/ 151.